اذا عرف ان كلما سوى الوجود بنفسه فهو مفعول مصنوع له علم ان للصنوع
المفعول لا يكون الا محدثا كما قد بسط في موضعه وهذا الاعتراض ليس
اعتراضات على اثبات واجب الوجود فانه حق لكن على هذا الطريق
الذي سلكه حيث اثبت ذاتا ممكنة مع كونها عنده قديمة ازلية ولا يحتاج اثبا
ت واجب الوجود الى هذا في هذه الطريق بل اذا قيل كل موجود بنفسه
او ما موجود بغيره والموجود بغيره لا يوجد الا بالموجود بنفسه ثبت وجود
موجود بنفسه واذا سمي هذا واجبا وهذا ممكنا كان ذلك امرا لفظيا لكن المقصود
انه لا يثبت واجب الوجود بما يدعى انه ذات تقبل الوجود والعدم وهي
مع ذلك قديمة ازلية واجبة فالواجب لا يقبل الحلول العدم بحال والله اعلم

وهذه الامور التي ذكرناها في هذا الموضع عامة النفع يحتاج اليها في هذا الموضع
وغيره لما في القلوب من الامراض ولكن خرجنا اليها من الكلام على المسالك التي سلكها
ابو عبد الله الرازي في حدوث العالم والاجسام وذكرنا كلام الآمدي على تلك المسالك

فصل واما المسلك الثاني فمسلك
افتقار الاختصاص الى مخصص فقرره الآمدي من وجهين احدهما ما ذكره
الرازي وتقريره قال الآمدي المسلك الثاني هو ان اجزاء العالم مفتقرة الى ما يخصصها
بما لها من الصفات الجائزة لها وكل ما كان كذلك فهو محدث والعالم محدث
اما المقدمة الاولى فقد انتهج الاصحاب في طريقين الاول انهم قالوا كل جسم من
اجسام العالم فهو متناه وكل متناه فله شكل معين ومقدار معين وحيز معين
اما المقدمة الاولى فلما سبق تقريره واما المقدمة الثانية فلان كل جسم متناه فلا
بد له من مقدار معين وان يحيط به واحد كالكرة او حدود كالاضلاع وهي
بالشكل وان يكون في حيز بحيث يمكن الاشارة اليه بانه هاهنا او هناك وهذا
كله معلوم بالضرورة وكل ما له شكل ومقدار وحيز معين فلا بد له من مخصص

يخصصه

يخصص به ودليله انه ما من جسم الا ويعلم بالضرورة انه يجوز ان يكون
على مقدار اكبر واصغر مما هو عليه او شكل غير شكله وحيز غير حيزه اما
متباينا عنه او متداخلا واذا كان كذلك فلا بد له من مخصص يخصصه بما
يخصص به والا كان احد الجائزين واقعا من غير مخصص وهو محال

الطريق الثاني ان جواهر العالم اما ان تكون مجتمعة او مفترقة او مجتمعة
او مفترقة معا او لا مجتمعة ولا مفترقة او البعض مجتمعا والبعض مفترقا
لا جائز ان يقال بالاجتماع والافتراق معا والا لما كانت غير مجتمعة ولا مفترقة معا
اذ هو ظاهر الخلف فلم يبق الا احد الاقسام الاخر واي قسم منها قدر
امكن في العقل فرض الجسام على خلافه فيكون ذلك جائزا لها ولا بد لها من
مخصص يخصصها به لما تقدم في الطريق الاول واما بيان المقدمة الثانية
وهو ان كل مفتقر الى المخصص محدث وهو ان المخصص لا بد ان يكون فاعلا مختارا وان
يكون ما يخصصه حادثا لما تقدم في المسلك الاول يعني مسلك الامكان فانه قد
مر وسيأتي ان شاء الله تعالى ما ذكره فيه واذا ثبت ان اجزاء العالم من الجواهر والا
جسام لا تخلو عن الحادث فتكون حادثة فاذا كانت

فقول متناقض وهو مستلزم

انه يختص عن غيره بما يخصه وذلك ان المطلق لا يوجد في الخارج مطلقا ولا يوجد
الا بقيد من القيود فاذا قيل موجود واجب قيده بالوجوب فلم يبق مطلقا
وان قال ليس بواجب قيده بسلب الوجوب فلم يكن مطلقا وان ادعى وجود
موجود لا واجب ولا غير واجب لزمه رفع النقيضين جميعا وهي اظهر الامور
الممتنعة في بديهة العقل ثم انه يقيده بكونه مبدأ لغيره وبكونه عاقلا ومعقولا
وعقلا وعاشقا ومعشوقا وعشقا وغير ذلك من الامور القيود المخصصة
التي يمتاز بها عن غيره ولا يكون وجودا مطلقا ثم قال هو مطلق لا بشرط لانه
يصدق حمله على كل موجود كما ان الحيوان المطلق لا بشرط يصدق حمله على الانسان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)